جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

نوري السعيد ودوره السياسي في العراق
1936- 1958

بحث تقدمت به الطالبة
شذى سالم فليح
وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في التاريخ

إشراف
د. حامد العلي

1444هـ 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا

الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم

صدق الله العظيم
(القرآن الكريم، سورة البقرة،اية 32)

الإهداء

إلى

سيد الخلق وحبيب الحق ، معلم البشرية ومرشدها وهاديها أبي القاسم محمد (عليه الصلاة والسلام)

اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

اتقدم بوافر شكري وتقديري إلى أساتذة جامعة بابل

واخص بالذكر منهم

د. حامد العلي

لما كان لها من فضل عليه باتمام البحث الحالي داعيا المولى عز وعلا ان يتمم عليها بالصحة والموفقية

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	المحتويات	د
5	المقدمة	1
6	المبحث الاول التطورات السياسية في العراق	3
7	المبحث الثاني حياة نوري السعيد	13
8	المبحث الثالث نشاطه السياسي	24
9	الخاتمة	33
10	المصادر	35

المقدمة

أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق دوراً مؤثراً في الأوضاع الصحية ، فمن الصعب بمكان الحكم على الأوضاع الصحية دون أعطاء صورة واضحة لأبعاد ومعالم تلك الأوضاع ، إذ يرتبط الواقع الصحي لأي بلد بواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جميع الأوجه حتى أن الواقع الصحي يصلح أن يتخذ مقياساً معبراً لتحديد طبيعة وتوجيهات أي نظام أكان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً . ومن الاهمية بمكان دراسة نوري السعيد ودوره السياسي في العراق.

اذا ما عرفنا ان الفريق نوري السعيد هو نوري بن سعيد بن صالح ابن الملا طه، ولد ببغداد سنة 1888م، من عائلة من الطبقة الوسطى ،حيث كان والده يعمل مدققاً في إحدى الدوائر في العهد العثماني وتعلم في مدارسها العسكرية. وتخرج بالمدرسة الحربية في الآستانة (1906) ودخل مدرسة أركان الحرب فيها (1911) وحضر حرب البلقان (1912–1913) وشارك في اعتناق « الفكرة العربية» أيام ظهورها في العاصمة العثمانية عسكري وسياسي من قادة العراق ومن أساطين السياسة العراقية والعربية وعرابها إبان الحكم الملكي، وزير ورئيس وزراء لفترات متعددة ساهم بتأسيس عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية التي كان يطمح بترأُسِهَا، كانت له ميول نحو مهادنة بريطانيا على الرغم من حسه الوطني العالي.

تدور مشكلة البحث الحالي حول كيفية التعرف الاوضاع السياسية ابان حياة نوري السعيد والتطورات التي حدثت انذاك ومن الصعوبة بمكان الحصول على المصادر التي تحدد احداث متتالية لتلك الفترة ولكنني وبعد التوكل على الله وزيارة بعض المكتبات تمكنت من التوغل على هذه المشكلة .

وقد هدف البحث الحالي الى التعرف على نوري السعيد ودوره السياسي في العراقي ، ونوري السعيد الذي بدأ حياته ضابطا في الجيش العثماني وشارك بمعارك القرم شمال البحر الأسود بين الجيش العثماني والجيش الروسي وبعد خسارة العثمانيين عاد لوحده من القرم إلى العراق.

وقد اعتمدت في بحثي على عدد من المصادر من ابرزها كتاب عبد الرزاق الحسني الموسوم بتاريخ الوزارات العراقية والجعفري في كتابه إنقلاب الوصي ومحمد مهدي كبة في كتابه مذكراتي في صميم الأحداث 1918–1958، ومصادر اخرى سترد مفصلة في محلها من البحث.

من هذا المنطلق جاء بحثي بثلاثة مباحث الاول درس الاوضاع العامة في العراق والمبحث الثاني درس حياة نوري السعيد والمبحث الثالث تضمن سياسة نوري السعيد .

المبحث الأول

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق قبل نوري باشا السعيد

أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق دوراً مؤثراً في الأوضاع الصحية ، فمن الصعب الحكم على الأوضاع الصحية دون أعطاء صورة واضحة لأبعاد ومعالم تلك الأوضاع ، إذ يرتبط الواقع الصحي لأي بلد بواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جميع الأوجه حتى أن الواقع الصحي يصلح أن يتخذ مقياساً معبراً لتحديد طبيعة وتوجيهات أي نظام أكان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً . (1).

كان جل الضباط من الشباب وآخرين من القادة وضباط الاركان. وكان هؤلاء الضباط يمثلون العمود الفقري للجيش العراقي آنذاك ، ولابد من الإشارة إلى التأثيرات الفكرية والسياسية والقومية على افكار الشباب قبل دخولهم إلى الكلية العسكرية إذ تلقوا علومهم في المدارس الثانوية في مدة تصاعد المد الوطني والشعبي في العراق خلال فترة الثلاثينات و الاربعنييات ، حيث شهدت هذه المدة ميلاد قوى وحركات ثورية مما كان لها دورٌ بارزٌ في أحداث العراق السياسية والاجتماعية ومنها جماعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي والحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي. (2).كان لنجاح ثورة 23يوليو 1952 في مصر، وتمكن ضباطها من الإستيلاء على الحكم، اثر في تشجع الأحزاب العراقية المعارضة على التحرك وتقديم المذكرات في 23/ايلول و3/تشرين الثاني /1952 إلى الوصي، تطالبه فيها بالتغير السياسي في البلاد وأحداث بعض الإصلاحات، ومن الملاحظ أن التغييرات التي حصلت في مصر قد شجعت الرأي العام في العراق على الأعتقاد بأن الخلاص من الظلم والفساد أصبح ممكناً، مما أدى إلى التصاعد المستمر لحالة الحماس الشعبي لهذا الأعتقاد وكان للأحزاب والتنظيمات

---

(1) ينظر: حسن السعيد، نواطير الغرب صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948– 1968، بيروت، 1992، ص95.

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص96.

السياسية دوراً في ذلك(1). فضلاً عن الصحافة وتأثيرها في الشارع العراقي. بسبب سوء الأوضاع السياسية، وتردي الحالة الأقتصادية، وأشتداد الأزمة المالية التي نجم عنها ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية(2).

في خضم تلك الظروف بدأت الأنتفاضة الشعبية، عندما قام طلبة كلية الصيدلة والكيمياء بالإضراب عن الدوام بسبب إلغاء نظام العبور وذلك يوم 26 تشرين الأول 1952، ثم تضامنت الكليات الأخرى الطب والحقوق والتجارة مع الأضراب(3)، وبعد إستجابة الحكومة لمطاليب الطلبة عاد الطلاب الى الدوام يوم 16 تشرين الثاني، ثم تجدد الإضراب يوم 19 من الشهر نفسه وشمل شوارع بغداد وبقية المحافظات، لم يحاول الوصي عبد الاله الإستجابة لمطاليب الجماهير والأحزاب بل أنه أجتمع مع السفير البريطاني في بغداد جون تروتبك (Sir Jhon Troutbec) وناقش معه الأمر، وتوصل إلى قرار لمعالجة الازمة يقضي بتشكيل حكومة عسكرية يسندها أحد الضباط الكبار. شريطة أن يمتلك ذهنية سياسية تستطيع إدارة الأنتخابات أما قادة المعارضة فقد قرر وضعهم في السجن،واقع الأمر أن الأحزاب السياسية لعبت دوراً رئيساً في تحريض الطلبة على القيام بالإضراب واستمراره، وكان قادة الأحزاب السياسية، كحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي في بغداد والمدن الأخرى يسهمون في إدامة الأضراب، ومما يؤيد ذلك هو إعلان الطلاب المضربين عن تبنيهم لمطالب الأحزاب السياسية التي وردت في مذكرتهم المرفوعة للبلاط الملكي، وأعتبروها المعبر الحقيقي عن مطاليب الشعب وطالبوا الحكومة بالإستجابة لمذكرة الأحزاب(4).

وبمرور الأيام تحول أضراب الطلاب إلى وثبة شعبية أدت إلى إسقاط وزارة مصطفى العمري عام 1952م، وأصبح عبد الاله ونوري السعيد واتباعهم في حيرة من أمرهم أمام غضب الشعب وراحوا يفتشون عن حل في وزارة تنقذهم من

---

(1) ينظر: حسن السعيد، مصدر سابق ص95.

(2) محمد حمدي الجعفري، إنقلاب الوصي في العراق عام 1952، بغداد، 2001، ص82.

(3) مؤيد إبراهيم الو نداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944–1958، بغداد 1992، ص 153.

(4) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914–1958 بغداد 2000، ص193.

الموقف المتأزم،قامت الأحزاب السياسية في بغداد بتحريض المواطنين ضد الحكومة، ودعتهم إلى النزول إلى الشارع وكان غالبيتهم من مؤيديها باتت غير مسيطرة عليهم، فأضطرت الحكومة أمام هذا الحشد الجماهيري الكبير الغاضبا انزال الشرطة للشوارع والتصدي لهم فوقعت مصادمات عنيفة بين الطرفين سقط على أثرها العديد من المتظاهرين وجرح بعض أفراد الشرطة،ومن جانبٍ آخر فقد فكر بعض القادة العسكريين الذين كلفت وحداتهم بالتصدي للإنتفاضة،بتوجيه أسلحتهم إلى السلطة الحاكمة وإسقاط النظام الملكي،إلا أن مخاوفهم كانت تنبع من عدم توفر التخطيط الدقيق والمسبق للقيام بذلك وخوفاً من أنكشاف أمرهم لوجود بعض العسكريين المؤيدين للحكومة بينهم(1).

لم يكن إضراب الطلبة في بغداد هو الوحيد الذي واجهته الحكومة عام 1952 بل كان هناك إضراب قام به عمال ميناء البصرة ومنتسبي قاعدة الشعيبة الجوية ومطار المعقل، مطالبين بإعادة المفصولين وتحسين أحوال العمال وضمان حقوقهم(2).وتضامن مع الطلبة المضربين في بغداد عمال معامل النسيج الكبيرة، والدخان الأهلية وعمال النفط والمطابع(3).

أدرك الوصي أن زمام الأمور قد فلت من يد الحكومة لذلك فاتح حكمت سليمان بتشكيل حكومة جديدة إلا أن الأخير رفض. فأستدعى الوصي جميل المدفعي، وكلفه بتشكيل حكومة، غير أنه أخفق في تشكيلها بسبب نقمة المتظاهرين، لذا أتجه إلى صالح صائب الجبوري، إلا أن الأخير رفض أن يشترك بالحياة السياسية للبلاد(4).

---

(1) كانت هذه الوحدات التي كلفت بقمع الإنتفاضة تضم بعض الضباط الأحرار وفي مقدمتهم اللواء الركن نجيب الربيعي قائد الفرقة الثالثة والعقيد الركن رفيق القامه جي قائد اللواء الأول والذي يضم أيضاً بعض الضباط الأحرار. محمد حمدي الجعفري، عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار ، ص83 و84.

(2) ياسين طه ياسين هارون الهارون، القاعدة البريطانية الجوية في الشعبية، أطروحة دكتوراه، آداب، البصرة، 2002، ص170-171.

(3) خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، اللغز المحير عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، بغداد، 1989، ج6، ص81.

(4) الجعفري، إنقلاب الوصي، ص98.

أعتبر العمري الأتصالات التي أجراها الوصي مع بعض الشخصيات السياسية بدون علمه فقداناً للثقة بحكومته ،وشعر أن بقاءه في الحكومة أمراً مشكوك فيه. لذا قدم أستقالته في 21 تشرين الثاني 1952(1).

كان الوصي على ما يبدو يبحث عن شخصية قادرة على أنقاذ الموقف السياسي الحرج، وليس لها مطامح سياسية أبعد مما يتصور، وتابعه له، يمكن السيطرة عليها، دون أن تحدث له مشاكل جديدة،ونتيجة لذلك أسند الوصي الوزارة إلى إحدى الشخصيات العسكرية المعروفة بولائها للعرش، الفريق نور الدين محمود(2). وبذلك فقد وصل الجيش إلى السلطة من جديد ولكن هذه المرة بدعوة من الدولة لحفظ النظام والأمن العام، وبشكل مؤقت، وعليه بعدها أن ينسحب من السياسة، وأن يترك السلطة، وإن وصول الفريق نور الدين محمود إلى الوزارة، وأستلام مهام منصبه، جعله يسعى إلى تطبيق (خطة بغداد)(3)، فأصدر أوامره بإنزال الجيش إلى شوارع بغداد يوم 23 تشرين الثاني، فظن المتظاهرون بأن الجيش جاء لمساعدتهم، وقلب نظام الحكم، لذلك أستمرت الإضطرابات طوال ذلك اليوم. وقبيل المساء، أعلن نور الدين محمود من الراديو بأن الوصي قد كلفه بتشكيل الوزارة، وأنه اخذ على عاتقه مسؤولية تطبيق القانون وحماية الأمن(4)، فأعلن الأحكام العرفية، وألقى القبض على المئات من السياسين وزج بهم في المعتقلات، ثم أغلق الأحزاب السياسية المعارضة وعطل الصحف(5)، وفرض نظام منع التجول من الساعة السادسة مساءاً حتى السابعة صباحاً، إلا أن أستمرار المظاهرات، زاد من عدد المعتقلين، إذ تم أعتقال (2999) شخصاً كمتهمين وقدموا إلى المحاكمة، وأعدم أثنان منهم وسجن (958)

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد 1988، ج2 ، ص346.

(2)من مواليد 1899، ينحدر من أصول كردية، تلقى علومه العسكرية في المدارس التركية وتخرج في عام 1917، أشترك في حرب فلسطين 1948، ينظر: سليم الحسني، رؤساء العراق 1920-1958 دراسة في أتجاهات الحكم، بغداد، 1992، ص375.

(3) وهي خطة طوارئ أعدها ضباط ركن الحركات، وهم العقيد الركن عبد الوهاب الأمين والعقيد الركن إسماعيل عارف والمقدم الركن وحيد صادق الجبوري من أجل مواجهة الإضطرابات والمظاهرات. (الجعفري، أنقلاب الوصي، ص100).

(4) أحمد فوزي، 12 رئيس وزراء، بغداد، 1984، ص328 و330.

(5) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، بغداد 1990، ج2، ص574.

شخصاً،وغرم(582)، وأخرج (294) شخصاً بكفالة وقراج عن (1163)، ويبدو أن الأحزاب السياسية وقفت موقفاً معارضاً من تشكيل حكومة عسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود، إذ إنها ترى أن دخول الجيش إلى المعترك السياسي، يشكل تغيراً في سياسة الحكومة: والمفروض أن يكون الفريق نور الدين محمود تابعاً للحكومة وليس رئيساً لها. وهذا يشكل سابقة خطيرة في السياسة العراقية. مما قد يكون له تأثيرات مستقبلية، وعارض السياسيون هذا المسعى من نور الدين محمود، فعلى سبيل المثال، علق محمد مهدي كبة ،نيابته في مجلس النواب بأن الوزارة بأستخدامها الجيش لقمع الحركة الوطنية وضرب المواطنين بوحشية قد أعطت مثلاً سيئاً في مناهضتها للحركة الوطنية (1).

وهذا يعني أن الوصي أراد من تعيين عسكري كرئيس للوزراء في فترة تمر فيها البلاد بحالة الغليان الشعبي، حماية لنفسه والعرش الملكي ومؤيديه ومناصريه، والمصالح البريطانية بالدرجة الاولى، ثم ضرب القوى الوطنية المدنية بالقوة العسكرية الوطنية.وقبل الحديث عن طبيعة النظام الجمهوري الذي ولد بعد الثورة يجب ذكر نبذة مختصرة عن الأوضاع التي كان يعيشها الشعب العراقي قبل الثورة لان الحديث سوف يفصل عن كل جانب في فصول الأطروحة اللاحقة ، كان الفساد متفشياً في أجهزة الحكم ، وكان الإقطاع مسيطراً في الريف يسانده الحكم الملكي وأعوانه (2)، وكانت غالبية الشعب تعيش في حالة فقر ولاسيما سكان الريف الذين يشكلون اكثر من نصف سكان المجتمع ، وكان الوضع الاقتصادي يمثل التخلف بكل مظاهره، ولم يهتم الحاكمون بتوجيه الاقتصاد أو بالعمل على توجيه الاقتصاد القومي إلى ما يؤدي إلى إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة أبناء المجتمع ، وعليه فأن ما يميز هذه المدة هو التبعية الاقتصادية للخارج مما يدلل على ضعف النظام السياسي خلال تلك المدة وعدم مقدرته على تجاوز حالة التخلف والتبعية التي فرضت عليه(3) .

---

(1) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958، بيروت، 1965، ص349.

(2) كاراكتاكوس ، ثورة العراق ، ترجمة خيري حماد ، المكتب العالمي للتأليف والترجمة ، بيروت ، لا . ت ، ص 39.

(3) د . جلال يحيى ، التخلف والاشتراكية في العالم العربي ، دار المعارف ، مصر 1965، ص 54 – 59.

يضاف إلى ذلك أن وضع المجتمع العراقي قبل الثورة كان وضع أي بلد متخلف وخصوصاً في الجانب الاقتصادي ، لانه كان يعتمد على الزراعة وهنا كان النظام الاقتصادي القائم في العراق نظاماً إقطاعياً وأرقام الإحصاءات الخاصة بالملكية الزراعية في عراق ما قبل الثورة رهيبة في دلالاتها فـ (92 %) من المشتغلين في الزراعة لا يملكون شبراً واحداً من أرض العراق ، بينما كان اقل من (5 ، 2 %) من المالكين يملكون (91%) من الأرض (1).

أما ما يتعلق باستخراج النفط الخام فهو خاضع للاتفاقيات الامتيازية التي تخضع لاعتبارات دولية لا اعتبارات محلية ، حيث نشأت قطاعات نفطية أجنبية معزولة عزلة تامة عن الاقتصاد الوطني مما يجعل الدولة أو الحكومة والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط عرضة للضغط المستمر من جانب الشركات النفطية الأجنبية مما أثر في الميزان التجاري والوضع المالي العام في العراق (2).

الأوضاع السياسية :

إن تحليل الحوادث السياسية مر بها العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية العهد الملكي بقيام ثورة 14 تموز 1958 ، توضح لنا جملة من الظواهر تركت بصماتها المباشرة وغير المباشرة في الأوضاع الصحية، أبان تلك المرحلة ، وهي كآلاتي

1- اتسمت هذه المرحلة بظاهرة عدم الاستقرار السياسي ، وقد تجلى ذلك على المستويين الحكومي والشعبي ، فعلى المستوى الحكومي تجلى ذلك من خلال تبدل الكثير من الوزارات التي شكلت منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية العهد الملكي ، إذ بلغ عددها (24) وزارة ، عدا وزارة الاتحاد

(1) خلدون ساطع الحصري ، ثورة 14 تموز وحقيقة الشيوعيين في العراق ، منشورات دار الطليعة ، بيروت طبعة ثانية 1963، ص 91.

(2) حربي محمد ، النفط العربي وأزمة الطاقة في العالم ، دار الثورة، بغداد 1974، ص 14-15.

العربي[1]، وأخرها وزارة أحمد مختار بابان[2] التي تألفت في 19 مايس 1958 وانحلت بانهيار الملكية في14 تموز 1958[3]، وكان اقصرها عمراً دامت (54) يوماً ، وأطولها عمراً بقيت في الحكم ما يقارب السنة وثمانية أشهر[4] .

لاشك أن سرعة تبدل الوزارات كان له تأثير كبير في تنفيذ مناهج الإصلاح والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي التي تعلنها الوزارات عند تشكيلها التي اتسمت بقدر من التخبط والتكرار والركود ، مما عرقل عملية النهوض والتقدم ، إذ عملت كل وزارة على إلغاء منهاج سابقاتها ، ووضع منهاج جديدة، وأرجعت صحيفة "صوت الأهالي " وهي الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي إهمال الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد منذ تأسس الحكم الوطني عام 1920 حاجة الشعب للإصلاح إلى عدم وجود حياة ديمقراطية سليمة، فكتبت بهذا الصدد قائلة : " كان من الطبيعي ان تهمل الحكومات المتعاقبة حاجة الشعب إلى الإصلاح ، وان تتنصل عن مسؤولياتها بهذا الشأن، لأنها لم تكن مسؤولة أمام البرلمان ولم تكن هناك رقابة برلمانية على أعمالها، ولذلك كان ما قاساه الشعب حتى الآن من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية نتيجة طبيعية للأوضاع السياسية الشاذة التي سادت البلاد منذ تأسيس الحكم الوطني "[5] .

---

(1) محمود فهمي درويش وآخرون ، " دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960 " ، مطبعة التمدن ، بغداد ، 1961 ، ص235 .

(2) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السادس ، من منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988، ص204 .

(3) محمود فهمي درويش وآخرون ، المصدر السابق ، ص246 .

(4) ينظر : عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، لبنان ، 1964 ، ص200-324 .

(5) " صوت الأهالي " (جريدة) ، بغداد ، العدد 1323 ، 5 شباط 1947 .

أما على المستوى الشعبي فقد تجلت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من خلال ما شهدته البلاد من الانتفاضات الشعبية والجماهيرية في الأعوام 1948 و1952 و1956[1] .

2- ظهور الأفكار الحديثة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية الداعية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الصحافة التي أدت إلى السماح بتأسيس الأحزاب السياسية. وهي الاتجاه القومي الذي مثله حزب الاستقلال والاتجاه الحكومي، ومثله حزب الأحرار ، والاتجاه الإصلاحي الديمقراطي ومثله أحزاب الوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني والشعب[2] ، ولم تجز الحكومة حزباً واحداً فقط هو حزب التحرر الوطني الذي أريد به أن يكون واجهة علنية للحزب الشيوعي العراقي السري . وقد أدت هذه الأحزاب دوراً فاعلاً في عرض المطاليب الشعبية الداعية إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3]. وأسس في العام 1949و1951 قطبا السياسة العراقية حينذاك ، نوري السعيد وصالح جبر، حزبين سياسيين هما الاتحاد الدستوري والأمة الاشتراكي[4] .

ومن خلال استعراض الاتجاهات العامة لتلك الأحزاب نجد أن القاسم المشترك لمناهج هذه الأحزاب في حقل الصحة ، هو أن الدعوة إلى الاهتمام بالصحة العامة عن طريق الاهتمام بالطب الشافي والطب الواقي ، فبالنسبة للطب الشافي يكون الاهتمام به عن طريق الإكثار من المستشفيات الحكومية الثابتة والسيارة في جميع أنحاء البلاد ، وتزويدها بالأجهزة الطبية الكافية والمختبرات، ويكون الاهتمام بالطب الواقي عن طريق إعداد منهج شامل

---

[1] ينظر : جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ، 1976 ، ص519 – 543 ، 711–732 ؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق1953–1958 ، بيروت ، 1980 ، ص159 – 185 .

[2] جعفر عباس حميدي ، الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الأحزاب السياسية العلنية 1922 – 1954 " الحكمة" (مجلة)، بغداد ،العدد 38 ، كانون الأول 2004 ، ص 23 – 24 .

[3] جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ، ص26 .

[4] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، بيروت ، 1980 ، ص215، 226–228.

منسق تقوم بتنفيذه المؤسسات الصحية بالتدريج تؤدي في النهاية إلى القضاء على الأمراض المتوطنة والسارية ، ودعت في مناهجها كذلك إلى الإكثار من مؤسسات الخدمة الاجتماعية من خلال إنشاء مراكز صحية خاصة للعناية بالأمومة والطفولة ومكافحة أسباب وفيات الأطفال ، والعناية بالتغذية ، وإصلاح القرية العراقية بتأسيس قرى عصرية تكون مستوفية للشروط الصحية تحل محل القرى القديمة[1].

3- أدى ازدياد عرض المطاليب الشعبية الداعية للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتعزيز السيادة الوطنية ومقاومة المشاريع الاستعمارية من قبل الأحزاب السياسية مما أدى إلى احتدام الصراع بينهما وبين الحكومات العرقية المختلفة من أجل تنفيذ المطالب الشعبية الداعية إلى الإصلاح ، الأمر الذي كلف بعضها إلغاء أجازتها ، أو اعتقال زعامتها ، أو إلغاء صحفها أو إحالة المسؤولين عنها إلى المحاكمة ، ورغم قوة هذه المعارضة الحزبية وامتداداتها الشعبية وتأثيرها الواسع في الفئة المثقفة ، إلا أن الحكومة استطاعت بوسائلها القمعية من توجيه ضرباتها القوية لها ، ومن ثم إلى إلغائها جميعاً عام 1954 لوضع حد لتلك المطاليب[2].

ساعدت هذه العوامل على زيادة اضطراب الأوضاع السياسية ، مما أثر في واقع مجمل الأوضاع العامة الأخرى ، ومنها الوضع الصحي ، إذ أن جهود السلطة انصبت بالدرجة الأساس على العمل من أجل إعادة الاستقرار السياسي والحفاظ على الأمن ، مما كان يتطلب تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة لتجهيز القوات المسلحة والأمن الداخلي وتمكينها من تأدية دورها المطلوب ، فأدى ذلك إلى تأجيل بل وحتى إهمال الكثير من المشاريع الخدمية والصحية وخصوصاً بين عامي 1946 -1952 ، إلا تحسناً ملموساً طرأ على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد العام 1952 نتيجة

---

[1] المصدر نفسه ، ص 144 .

[2] ينظر : جعفر عباس حميدي ، الديمقراطية والتعددية السياسية ، ص26 .

لزيادة موارده المتأتية من النفط، أثرت إيجابياً في حياة المواطنين،ومن الانصاف القول ان الحكومة في العراق أحست من جانبها بتردي مستوى القطاع الزراعي وشخصت معوقاته، فسعت بعد ازدياد عوائدها النفطية خاصة، الى القيام بمشاريع خدمت القطاع الزراعي، فقد أدى توافر الأموال اللازمة إلى القيام بالمشاريع الاروائية التي تولي مجلس الأعمار مهمة تنفيذها كمشروعي الحبانية والثرثار[1]. كما قام المجلس من جانبه بإعداد الدراسات والبحوث في الحقل الزراعي ، واستصلاح الأراضي الزراعية الحكومية، واستخدام الآلات الزراعية ، وإقامة المعارض الزراعية وغيرها[2]. ومع أهمية المشاريع التي نفذها مجلس الأعمار في الحقل الزراعي، الا أنها عجزت عن تحقيق أية زيادة في الإنتاج الزراعي[3].

ومن أجل تحديث الزراعة أصدرت الحكومة عام 1929 قانون تشجيع الزراع على استخدام الآلات الزراعية ، وحصر استيرادها وبيعها بمصلحة المكائن والآلات الزراعية. وقد وفر النفط المبالغ اللازمة لاستيراد تلك الآلات ، وجرى التوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية[4].كما سعت الحكومة بواسطة المصرف الزراعي إلى إقراض المزارعين وتطوير سبل الزراعة غير أن خدماته أقتصرت على كبار الملاكين، وركزت على فكرة الربح وضمان استعادة الأموال المقرضة ، وبعد الحرب العالمية الثانية حدث توجه جديد، تمثل بقيام الحكومة بعدة محاولات لإجراء إصلاح زراعي ، وذلك عن طريق إنماء الأراضي الحكومية وتوزيعها على شكل ملكيات صغيرة بموجب قانون إعمار واستثمار أراضي الدجيلة

---

(1) للتفصيل عن مشاريع الري الكبرى في العراق ينظر: نوري عبد الحميد العاني ، مشكلة المياه والموارد المائية في العراق ، "الحكمة" ،العدد41 ، 2006 ، ص19 – 21.

(2) للتفصيل عن نشاطات مجلس الأعمار ينظر : عبد الله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق 1950 – 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ،1983 .

(3) " التطور الاقتصادي في العراق" ، المصدر السابق ، ص19 .

(4) ينظر: نوري عبد الحميد العاني، دور النفط في بناء العراق المعاصر، بحث غير منشور محفوظ في مكتبة الباحث، ص8 .

رقم (23) لسنة 1945 الذي شمل (99) ألف هكتار من الأراضي المروية في لواء الكوت ، والقانون رقم (43) لسنة 1951 المتعلق باستثمار الأراضي الأميرية[1]، وأنشئت مشاريع زراعية حديثة مثل الحويجة وشهرزور وسنجار ومخمور واللطيفية والحلة والمسيب لتوزيعها بمساحات صغيرة على خريجي المدارس الزراعية والمتقاعدين من الضباط والشرطة والموظفين المدنيين[2].

وفي الواقع أن أغلب المشاريع المذكورة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي أُنشئت من اجلها بسبب عدم دراسة الأحوال الاجتماعية والنفسية المحيطة بالمزارعين ، وقلة الإشراف الإداري الفني اللازمين لتحقيق نجاح أول تجربة أُجريت لإعادة تنظيم المجتمع الريفي على أساس المزارع النموذجية على غرار ما أنجز في بلدان العالم الجديد ككندا والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر ، كما ان عدم دراسة التربة وتصنيفها وإتمام جميع الأعمال التكميلية لها كقنوات الري والبزل أدت في نهاية الأمر إلى تحول ما يقرب من (30%) من مجموع أراضي الدجيلة، وغيرها من المناطق الموزعة إلى أراضي ملحية غير صالحة للزراعة ،يتضح مما تقدم ان الزراعة في هذه المرحلة بقيت ترزح تحت الكثير من المعوقات بالرغم مما جرى من محاولات لاحتواء تلك المعوقات ، وأدى سوء توزيع ملكية الأرض والتصرف بها، كما رأينا دوراً رئيساً في تدهور أوضاع الفلاحين عموماً وترك آثاره الواضحة على أوضاعهم المعاشية والصحية ، وكان عاملاً مهماً في انتشار الكثير من الأمراض ، وبخاصة المتوطنة فيها [3].

---

[1] عبد الخالق محمد عبدي ، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي في النظرية والتطبيق ، القسم الأول ، بغداد ، 1977، ص251 .

[2] نوري عبد الحميد العاني ، دور النفط في بناء العراق المعاصر، ص9 .

[3] عبد الحسين وادي العطية ، المصدر السابق ، ص69 .

قطاع الصناعة :

بعد الحرب العالمية الثانية ، واستقرار الأوضاع في العراق، أخذت البرجوازية الوطنية تعزّز مواقعها في السوق ، ولوحظ تزايد نشاطها تزايداً نسبياً في حقل التصنيع، فقد شهدت تلك السنوات توسعاً ملحوظاً في إنتاج الطاقة الكهربائية وصناعة الغزل والنسيج حتى أصبحت قادرة على إشباع حاجة السوق المحلية[1]، ونمت صناعة السكاير حتى باتت تسد (90%) تقريباً من حاجة السوق الوطنية[2]. كذلك نمت صناعات أخرى مثل صناعة الأحذية والزيوت النباتية وغيرها[3] .

أصدرت الحكومة عام 1955 ، قانوناً جديداً ، وهو قانون " تشجيع المشاريع الصناعية " المرقم (72) لسنة 1955 [4]، وذلك بعد ان أصبح قانون عام 1950 عاجزاً عن مواكبة الوضع الاقتصادي الجديد في العراق ، وتضمن القانون الجديد إعفاءات واسعة للصناعة من ضرائب الدخل والرسوم الكمركية وإيجار الأرض[5].

وفي عام 1955 قامت الحكومة العراقية بإجراء أول إحصاء صناعي وذلك لسنة 1954 . وقد تبين من نتائج هذا الإحصاء بأن الصناعة العراقية تتميز بانتشار المؤسسات الصناعية الصغيرة ، إذ ان عددها ما عدا شركات النفط بلغ (22460) مؤسسة صناعية منها (19996) مؤسسة صناعية تستخدم أقل من عشرين عاملاً، أي بواقع (89%) من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية، فيما بلغ عدد المؤسسات التي كل منها عشرين عاملاً أو أكثر (294) مؤسسة، أي بواقع (10%) [6].

---

[1] ينظر : محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص293 .

[2] المصدر نفسه ، ص296 .

[3] المصدر نفسه ، ص297 – 302 .

[4] ينظر : نص القانون في " الوقائع العراقية " (جريدة) ، بغداد، العدد 2841، 6 حزيران 1955 .

[5] سعيد عبود السامرائي، سبل تصنيع العراق، مطبعة الأسواق التجارية، بغداد،1961، ص21 .

[6] " الجمهورية العراقية . وزارة الاقتصاد . المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة 1955 "، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1958 ، ص100 .

ويستفاد من نتائج إحصاء عام 1954 أيضاً ، بأن المؤسسات الصناعية تتمركز في المدن الرئيسة في البلاد (بغداد والبصرة والموصل) ، إذ إن هذه المدن تجتذب في حدود (40%) من إجمالي المؤسسات الصناعية ، ويعمل فيها ثلثا الأيدي العاملة في الصناعة تقريباً ، هذا مع العلم بأن تمركز الصناعة يكون أشد وضوحاً في بغداد والبصرة منه في الموصل[1] . وجاءت صناعات البناء في مقدمة المجموعات في القطاع الصناعي ، وتشكل مجموعة الصناعات الغذائية ثاني مجموعة في القطاع الصناعي ، ويليها صناعات الغزل والنسيج[2] .

على العموم بقي القطاع الصناعي يحتل مركزاً ثانوياً في الاقتصاد العراقي . فقد كان معدل مساهمته في الدخل القومي بالأسعار الجارية لا يزيد على (8.3%) بين عام 1953-1958 [3] . وان نسبة أرباح هذا القطاع الصناعي لم تزد عن (12%) تقريباً من مجمل الأرباح المتحققة في القطاعات الاقتصادية الخارجة عن الزراعة والنفط خلال خمسينيات القرن الماضي[4] .

قطاع التجارة :

في مطلع خمسينيات القرن الماضي تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد نتيجة ازدياد عوائد الحكومة من النفط وازدياد نشاط حركة الأعمار على يد مجلس الأعمار وقيام الحكومة في 30 آب 1952 بإلغاء شرط الحصول على إجازات الاستيراد ، ولاسيما من المنطقة الإسترلينية، فارتفعت تبعاً لذلك قيمة تجارة الاستيراد من نحو (40) مليون دينار سنوياً خلال الأعوام 1946-1951 إلى (92)

---

[1] " الحكومة العراقية . وزارة الاقتصاد . المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة 1956 " ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1957، ص115 ؛ " التطور الاقتصادي 1950 – 1965 "، ص173 .

[2] " التطور الاقتصادي 1950 – 1965 " ، ص173.

[3] سعيد عبود السامرائي ، سبل تصنيع العراق ، ص8 – 9 ؛ محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ، ص324 .

[4] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ، ص330 .

مليون دينار سنوياً خلال الأعوام 1952- 1958[1]، وحصل هذا الأتساع في تجارة الاستيراد بالرغم من الهبوط الذي كانت تعاني منه تجارة التصدير المحلية[2]، فباستثناء (صادرات النفط) هبطت الصادرات المحلية تدريجياً من (19.1) مليون دينار عام 1953 إلى (12.9) مليون دينار عام 1957[3].

وإذا ما انتقلنا إلى التركيب السلعي لتجارة العراق الخارجية، فأن الصادرات الرئيسة كانت تتألف من التمور والشعير والقطن والصوف والنفط، وان قيمة صادرات معظم السلع تتقلب تقلباً كبيراً من سنة لأخرى تبعاً لتغير كمية المحاصيل[4].

اما من حيث التوزيع الجغرافي لتجارة العراق الخارجية ، فتشير الإحصاءات الرسمية إلى ان البلدان العربية تستوعب في حدود ثلث الصادرات العراقية (ما عدا صادرات النفط) ، ويأتي من بعدها حسب الأهمية البلدان الأوربية[5].

أما واردات العراق فكانت في مرحلة دراستنا تتألف من السلع الصناعية الإنتاجية والاستهلاكية ، فضلاً عن بعض السلع الزراعية ، على أي حال ، ومهما كان للقطاع التجاري من أهمية قصوى في دعم الاقتصاد العراقي ، الا ان قطاع النفط كانت له أهمية كبرى ، فكان رافداً اساسياً من روافد الدخل القومي وميزانية الدولة بصورة تؤهله للاضطلاع بمهمات التطوير في شتى الميادين ، وفي المقدمة منها التعليم والخدمات الصحية. [6]

---

[1] سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945–1958 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 1994 ، ص167 .

[2] أدى ازدياد تجارة استيراد السلع الترفيهية والمواد الكمالية على حساب البضائع الإنتاجية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري زيادة كبيرة بلغت **(108)** دينار مليون عام 1957 وقد سدد العجز من واردات النفط. ينظر: نوري عبد الحميد العاني، دور النفط في بناء العراق المعاصر، ص10 .

[3] المصدر نفسه .

[4] " التطور الاقتصادي 1950 – 1965 " ، ص182 .

[5] المصدر نفسه ، ص184 .

[6] المصدر نفسه ، ص189 .

رابعاً : قطاع النفط :

تعد صناعة النفط من أهم الصناعات العراقية لكونها أكثر تقدماً من الناحية الفنية ، ولأنها تعد المحور الأساسي لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية[1] . ومن المعروف ان صناعة النفط تتمركز شمالي البلاد في مناطق عين زالة قرب الموصل وفي الشمال الشرقي في كركوك ، وفي الشرق من خانقين ، وفي الجنوب في الزبير قرب البصرة ، وتقوم بإنتاج النفط ثلاث شركات رئيسة هي شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل ونفط البصرة المحدودتان[2] .

ومع ان إنتاج النفط بدأ عام 1927(على يد شركة خانقين)، الا انه لم يكتسب أهميته التجارية الا في عام 1934، ومن المناسب القول هنا ان صناعة النفط في العراق تقدمت تقدماً باهراً في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فالإنتاج والتصدير ازداد ازدياداً كبيراً، ولاسيما بعد توافر وسائط النقل الحديثة ، فقد أنشئت خطوط نقل جديدة لأنابيب تمتد إلى ساحل البحر المتوسط[3]. فعلى سبيل المثال، جرى في العام 1952 الانتهاء من مد خط الأنابيب الكبير بقطر(30)عقدة،وبطول (555) ميلاً ، وبسعة (14) مليوناً من الأطنان في السنة، الذي ربط حقول نفط كركوك بالمصب الجديد في بانياس على ساحل سوريا البحري[4]، ومما ساعد على تطور الصناعة النفطية واتساع قطاعها اكتشاف حقول النفط في عين زالة وبطمة الواقعتين في منطقة الموصل زيادة على حقلين آخرين في الزبير والرميلة في البصرة[5]، وتبعاً لذلك ارتفع إنتاج النفط الخام من(8.4) مليون طن سنوياً عام 1951 إلى(18.2) مليون طن عام 1952 ، ثم إلى (27.4) مليون طن عام 1953، ثم(30.141) مليون طن عام 1954 [6] وهذه الزيادات الكبيرة التي سجلت عام

---

[1] ينظر : حكمت سامي سليمان، النفط في العراق ، بغداد ، 1958 ، ص105 – 116 .

[2] " التطور الاقتصادي 1950 – 1965 " ، ص168 .

[3] المصدر نفسه ، ص168 – 169 .

[4] " الحوادث " (جريدة) ، بغداد ، العدد 4132 في 17 تشرين الأول 1956 .

[5] المصدر نفسه .

[6] صاحب ذهب ، البترول العربي الخام في السوق الدولية ، القاهرة ، 1969 ، ص87 – 880 .

1954 كانت بسبب اتفاق مناصفة الأرباح الذي وقع بين الحكومة العراقية وشركات النفط عام 1951 ، وتم التصديق عليه في شباط 1952[1] ،ونص الاتفاق على تعهد شركات النفط الأجنبية الثلاث بإنتاج ما لا يقل عن(30) مليون طن من النفط الخام للتصدير سنوياً ابتداءاً من عام 1954 على ان تقوم شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل بإنتاج (22) مليون طن وشركة نفط البصرة (8) ملايين طن[2]، وتضمن الاتفاق أيضاً على اعطاء العراق حصة عينية من النفط مقدارها (12.5%) من إنتاج كل منهما مع مبلغ عشرين ألف دينار سنوياً من كل شركة مقابل اعفائها من الضرائب، وفي الوقت نفسه تعهدت شركات النفط بمنح العراق حصة لا تقل عن عشرين مليون دينار للعام 1955 وفي كل سنة تليها، فارتفعت موارد العراق نتيجة ذلك إلى (86.9) مليون عام 1958 ، وبلغ مجموع ما تسلمته الحكومة العراقية في تلك المدة (445) مليون دينار،هذه التطورات التي حصلت في القطاع النفطي جعلت الباحثين المعاصرين يعدون مطلع خمسينيات القرن الماضي نقطة تحول في تاريخ العراق المعاصر ، إذ أخذ النفط يهيمن على الاقتصاد العراقي، واخذ يؤدي دوراً أساسياً في بناء العراق وتحديثه على أُسس عصرية[3] .

---

[1] " لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي . قضية النفط العراقي " ، ص37 .

[2]ينظر : المصدر نفسه ، ص38 – 41 ؛ حكمت سامي سليمان ، المصدر السابق ، ص92 – 93.

[3] نوري عبد الحميد العاني ، دور النفط في بناء العراق المعاصرة ، ص3 .

المبحث الثاني

نوري السعيد حياته ونشأته

اسمه:

نوري باشا السعيد (1888 - 1958) (1)، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة بدآ من وزارة 23 مارس 1930 إلى وزارة 1 مايو 1958. كان نوري السعيد ولم يزل شخصية سياسية كَثُر الجدل و الآراء المتضاربة عنه. اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات حيكت ضده. ولد في بغداد وتخرج من الأكاديمية العسكرية التركية في إسطنبول، خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا، وبعد فشل تأسيس مملكة الأمير فيصل في سوريا على يد الجيش الفرنسي، عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي. (2)

شخصية السعيد:

الفريق نوري السعيد هو نوري بن سعيد بن صالح ابن الملا طه، ولد ببغداد سنة 1888م، من عائلة من الطبقة الوسطى ،حيث كان والده يعمل مدققاً في إحدى الدوائر في العهد العثماني وتعلم في مدارسها العسكرية. وتخرج بالمدرسة الحربية في الآستانة (1906) ودخل مدرسة أركان الحرب فيها (1911) وحضر حرب البلقان (1912-1913) وشارك في اعتناق « الفكرة العربية» أيام ظهورها في العاصمة العثمانية عسكري وسياسي من قادة العراق ومن أساطين السياسة العراقية والعربية و عرابها إبان الحكم الملكي، وزير ورئيس وزراء لفترات متعددة ساهم بتأسيس عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية التي كان يطمح بترأُسِهَا، كانت له ميول نحو مهادنة بريطانيا على الرغم من حسه الوطني العالي(3).

---

(1) عبدالرزاق الحسني اريخ الوزارات العراقية ،ج3 ، مطبعة اليقظه العربية ، بغداد ، 1987 ، ص50.

(2) سليمان فيضي، في غمرة النضال ، دار صعب ،لبنان، 1976 ، ص178.

(3) توفيق السويدي ،مذكراتي ، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت ،ص261

بدأ حياته ضابطا في الجيش العثماني وشارك بمعارك القرم شمال البحر الأسود بين الجيش العثماني والجيش الروسي وبعد خسارة العثمانيين عاد لوحده من القرم إلى العراق، قاطعا مسافات كبير ما بين سيرا على الأقدام أو على الدواب. انتمى إلى الجمعيات السرية المنادية باستقلال العراق والعرب عن الدولة العثمانية ثم شارك في الثورة العربية الكبرى مع الشريف حسن بن علي، يشير عبد الوهاب بيك النعيمي في مراسلات تأسيس العراق بأنه قد اختير لعضوية المجلس التأسيسي للعراق عام 192، من قبل الحكومة البريطانية في العراق برئاسة المندوب السامي السير بيرسي كوكس حيث تشير المراسلات بأنه كتبت المس بيل بعد أول لقاء لها مع نوري سعيد: " إننا نقف وجهاً لوجه أمام قوة جبارة ومرنة في آن واحد، ينبغي علينا نحن البريطانيون إما أن نعمل يداً بيد معها أو نشتبك وإيّاها في صراع عنيف يصعب إحراز النصر فيه" وفي اعتقاد السفير البريطاني في بغداد بيترسون بان، نوري باشا ظلّ لغزاً كبيراً، لأنه بات بعد العام 1927 وتحديدا بعد انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن بيك السعدون أصبح نوري السعيد صعب الإقناع في بلد لم يتعود الإذعان لرجل أو الخضوع لسلطة ونوري كان يريد بناء العراق رغم كل الدعايات ضده من الحكومات والشعب. (1)

المناصب والوظائف

درس في المدرسة الاعدادية العسكرية في إسطنبول كان نوري السعيد دبلوماسيا من الطراز الأول يتحدث الإنجليزية بطلاقة، كان يبدو في مظهره جاداً وحازماً بل وقاسياً عند الضرورة، حاد الطبع، عصبي المزاج، سريع الغضب، الصفات التي لازمته طيلة حياته السياسية، حتى قيل عنه أنه كثيراً ما كان يشترك في المشاجرات والمشاحنات، لكنه إذا ما أراد الوصول إلى غاية ما أو تكريس سياسة ما، فإنه لا يثور ولا يتأثر، بل يتحمل النقد اللاذع من خصومه ويتعمد الغموض في أحاديثه ويوحي لمخاطبيه عن قصد بإشارات متناقضة أو تنطوي على تفسيرات متعددة، وبالفعل، كان نوري مناوراً بصورة فريدة، يعرف كيف يستغل الظروف والمتغيرات ويكرّسها لخدمة أهدافه. (2)

---

(1) د. جارلس تريب ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ،ط1، دار الفكر ، بيروت ، 2002،ص212

(2) الحسني ، عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ج2، ص112.

حياته السياسية

من أهم القرارات السياسية الذي كان لنوري السعيد دورا رئيسيا فيها وخلق ضجات عنيفة هو دوره في تشكيل حلف بغداد 1954 والأتحاد الهاشمي بين العراق والأردن 1958. كان نوري السعيد الدبلوماسي الأول والأكثر شهرة في العالم العربي(1)

نوري السعيد مع الملك سعود وصف نوري السعيد بأنه رجل الغرب في العالم العربي، ولكن كانت لديه من المواقف القومية ما يعد في حسابات اليوم منتهى الراديكالية، وكان مقتنعا بأن لابد للعراق أن يعتمد على دولة كبرى ليردع أعداه. أحد عرابي تأسيس الجامعة العربية حيث تنافس مع رئيس وزراء مصر الأسبق مصطفى النحاس على تزعم واستضافة الجامعة العربية في بغداد إلا أنها أقيمت في مصر،عمل على تعريب مدينة كركوك بتوطين الموظفين العرب فيها، مستخدما أسلوب نقل الموظفين سنويا منها وإليها، فالموظفين التركمان والأكراد وقسم من العرب كانوا ينقلون سنويا إلى المحافظات الأخرى لقضاء أربعة سنوات خدمة مدنية فيها، وينقل إلى كركوك موظفين عرب ليقضوا بقية عمرهم الوظيفي والحياتي فيها. (2)

بعد سماع نوري باشا السعيد للتفاقم المتلاحق الأحداث بعد اعلان الجمهورية والتي لم تمنحه الوقت الكافي لا للمقاومة ولا للهرب، الا انه حاول الاختباء ولمدة يومين كاملين تمهيدا للهرب ومقاومة النظام الجديد كما فعل عند قيام حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941. عرف نوري السعيد بمقدم قوة عسكرية من المهجمين بغرض القاء القبض عليه، وتنكر بزي امرأة ليتمكن من العبور من بين المهاجمين والحشود الملتفة حولهم، استقل سيارة انطلق بها إلى إلى منطقة الكاظمية لاجئا لبيت صديقه الحاج محمود الاسترابادي التاجر الكبير وعميد عائلة الاسترابادي المعروفة، كما فعلها سابقا بعد ثورة 1941 حيث لجأ نوري السعيد إلى بيت الحاج محمود الاسترابادي خلال حركة رشيد عالي الكيلاني التي ساعدته على الانتقال خارج بغداد إلى محافظة العمارة وانتقل من هناك إلى خارج العراق مع الوصي عبد الاله ليتدبروا إسقاط حكومة الثورة يومذاك.وبعد جلاء الموقف امام القادة الجدد ادركوا مخاوفهم بان هرب نوري السعيد

---

(1) د. جارلس تريب، المصدر السابق ، ص

(2) الوردي ، علي الوردي ، لمحات من تاريخ العراق ، ج3، ط1، دار الحرية للطباعة ، 1985، ص310.

المعروف بدهائه وحنكته سيسبب لهم مصاعب جمة وربما بأسلوبة واطلاعه على خبايا الامور سيقنع الإنجليز بالاطاحة بالحكم الجمهوري الجديد. (1)في مساء 14 يوليو/ تموز اعلن القائد المنفذ للحركة عبد السلام عارف مكافئة مالية للقبض على السعيد، وبعد يوم من ذلك قام من جانبه عبد الكريم قاسم زعيم الحركة ورئيس وزرائها بتكرار اعلان ذلك، وتوالت اعلانات هرب نوري السعيد بشكل هستيري من خلال بيانات اذاعتها وزارة الداخلية من دار الاذاعة العراقية مما وجه اهتمام الشارع نحو البحث عن السعيد بشكل تراجيدي محموم، واسقطت من يد السعيد كل محاولات اللاختباء والهرب وبدأت تضيق الدائرة حول تحركاته، كان هدفه ان لا يبقى مختبئا بل الفرار إلى خارج العراق ليتدبر امر مقاومة النظام الجديد(2)

ففي يوم 15 يوليو/ تموز انطلق على وجه السرعة تاركا خلفه بيت الاسترابادي في محاولة منه للتقدم بخطوة للامام نحو خارج العراق متوجها نحو بيت الشيخ محمد العريبي عضو مجلس النواب وأحد المقربين في منطقة البتاويين وسط بغداد التي كانت تأن الفوضى التي تعج بها جراء سقوط النظام الملكي وانهيار الدولة، حيث امتزجت فيها مشاعر الفرح بنجاح الحركة واعلان الجمهورية بالحزن جراء اعمال العنف والقتل العشوائي من قبل الدهماء والغوغائيين والاحزاب الشيوعية التي اخذت تمارس القتل المنظم بسحل معارضيها في الشوارع. توجه السعيد على عجل إلى البتاويين تعرف اليه أحد الشبان في منطقة الكاظمية وهو يروم الركوب في السيارة بعد أن انكشفت ملابسه التنكرية، ابلغ الشاب السلطات بتزويدها برقم السيارة المنطلقة. وبعد اجتياز عدد من الحواجز والطرقات الفرعية بصعوبة جمة، وصل إلى بيت البصام وتصحبه الحاجة زوجة الحاج محمود الاسترابادي للدلاله، وبعد ترجله من السيارة تعرفت المفارز الأمنية على السيارة فتمت ملاحقته وما لبث ان تطورت المواجهة إلى اشتباك بالأسلحة الخفيفة بين نوري السعيد وعناصر القوة الأمنية حيث اصابت رصاصة طائشة أثناء تبادل إطلاق النار، السيدة الاسترابادي واردتها قتيلة، في حين حوصر السعيد ولم يتمكن من دخول البيت أو الهرب عبر الازقة المجاورة، وهنا اختلفت الروايات حول مصرع الباشا فإحدى الروايات تذكر بانه اقيب بعدد من الإطلاقات من قبل أحد عناصر [3]

---

(1) الجادرجي ،كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ، ط1، دار الحرية ، بغداد 1970، ص29-32 .

(2)الحسني ،المصدر السابق ، ص184.

(3) المصدر نفسه،ص185

القوة المهاجمة والتي ادت إلى وفاته، وتذكر رواية أخرى وردت في مذكرات الدكتور صالح البصام أحد اصدقاء نوري السعيد الشخصيين، بانه عندما وجد نفسه محاصرا وان مصيره سيكون مشابه لمصير الامير عبد الاله فانه اطلق على نفسه رصاصة الرحمة، كي لايعطي فرصة لخصومة بالامساك به واهانته وتعذيبه. (1)

وهنالك رواية أخرى ضعيفة اوردها وصفي طاهر المرفقة الياور لنوري سعيد والذي يعد من المقربين لعبد الكريم قاسم وذو الميول الماركسية بانه وعندما وصل اسماع الحكومة بانه تم العثور على نوري السعيد ارسلت وزارة الدفاع مفرزة عسكرية بامرة العقيد وصفي طاهر للتحقق من ذلك، وعند وصول المفرزة اطلق النار عليه، وكانه كان بانتظارهم طوال فترة وصول المعلومات للقيادة ومن ثم تجهيز المفرزة والذهاب إلى البتاويين البعيدة عن وزارة الدفاع ومن ثم الاستدلال على مكان الاشتباك، ويورد بعض الشهود من المتجمهرين بانه وعندما وصل وصفي طاهر كان نوري السعيد قد مات منذ فترة وقام طاهر بإطلاق بعض الاعيرة النارية ابتهاجا بمصرع الباشا على مكان الحادث بضمنها جثة السعيد. وضعف هذه الرواية يكمن في أن وصفي طاهر كان الياور المرافق لنوري سعيد حتى قيام الجمهورية وبعد ترنح النظام الملكي وبوادر انتهائه تقرب للضباط الوطنيين وخصوصا عبد الكريم قاسم الذي عرف قبل حركة 1958 بانه كان يلف حوله مجموعة من العناصر الشيوعية من مدنيين وعسكريين. وبقي طوال حكم قاسم مقربا منه وعينه المدعي العام للمحكمة العسكرية الخاصة مع ابن خالته ذو الاتجاه الشيوعي المقدم فاضل المهداوي رئيس المحكمة، والذين اعدموا جميعاً في حركة 8 قبراير/ شباط 1963. (2)

دفن في مقبرة الكرخ بعد جلبت جثته إلى قبو بوزارة الدفاع حيث كان يتواجد العميد عبد الكريم قاسم الذي بعد أن تأكد من وفاته أمر بأن ينقل جثمانه إلى المستشفى ثم الطب العدلي لاستكمال الإجراءات الأصولية لدفنه. مات نوري السعيد ولم يترك لأهله أي مال أو تركة وقد قامت الحكومة البريطانية بتخصيص مبلغ قليل لزوجته يكاد يكفي لسد رمقها. في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي التمست ابنته الرئيس الأسبق صدام حسين للعودة للعراق فسمح[3]

---

(1) الجادرجي ،كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي ، ط1، دار الحرية ، بغداد 1970، ص33

(2)الحسني ،المصدر السابق ، ص184.

(3) المصدر نفسه

لها بالعودة وخصص لها مكافأة بسيطة إلا أنها أودعت في دار الرعاية الاجتماعية بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق عام 1991 على أعقاب احتلال الكويت وتردي الأوضاع الاقتصادية. (1)

(1) حنا بطاطو ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، ج3، ط1، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ، 1992، ص124.

المبحث الثالث

نوري السعيد ونشاطه السياسي

إعتمد النظام الملكي في العراق منذ تأسيسه على أركان ثلاثة في إستمراريته ، هي **السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة والإقطاع** . وأصبح لهذه القوى الثلاث مصالح متداخلة ومشتركة تقوم على إدارة النظام وحمايته ، مقابل حماية النظام القائم لتلك القوى وتنفيذه لرغباتها وإرادتها وإحتياجاتها وعدم المساس بمصالحها . كما عاش النظام في العراق منذ تأسيسه في 1920/10/25 من أحداث سياسية وإضطرابات كانت عبارة عن حلقات متواصلة ، ضد السيطرة البريطانية للبلاد والمطالبة ببعض الإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، بحيث جرى إعلان الأحكام العرفية منذ عام 1920 ولغاية عام 1958 ستة عشرة مرة . كما جرى خلال الفترة ذاتها تشكيل ستة عشر مجلسا نيابيا ، إستكمل واحدا منها فقط دورته الإعتيادية وهي أربعة سنوات ، وتأليف تسع وخمسون وزارة ، كان نصيب نوري السعيد منها تأليف أربعة عشرة وزارة . **(1)** كان عدد سكان العراق حسب إحصاء السكان لعام 1957 ستة ملايين ونصف نسمة، عدد العرب منهم (962،018،5) والأكراد (774،042،1) والتركمان (806،136) والأقليات الأخرى من الكلدان والسريان حوالي مائة ألف نسمة . لكن السمة الرئيسية في تركيبة المجتمع العراقي تنحصر بتواجد الطائفتين الرئيستين للمسلمين من السنة والشيعة بشكل رئيسي ، فقد كان العراق منذ العقود الأولى للإسلام هو مهد التشيع في النجف وكربلاء والبصرة . وكانت بلاد فارس تدين بمذهب أهل السنة ، بإستثناء بعض المناطق المتفرقة كمناطق قم وشيراز وحتى بداية القرن العاشر الهجري ، عندما جاء الشاة إسماعيل الصفوي الذي فرض التشيع على الإيرانيين بحد السيف ، وجعل شعاره سب الخلفاء الثلاثة ، كما كان لا يتردد بذبح من كان يخالفه . ولما أصبح العراق جزءا من الإمبراطورية العثمانية ولكون السلاطين العثمانيين والحكم العثماني من أهل السنة ، لم يراعوا خاصية الولايات العراقية تلك ، حيث شكلوا حكوماتها المركزية من أهل السنة وعملوا على تهميش دور الشعية في العراق طيلة فترة تواجد الحكم العثماني وكذلك طيلة فترة الإحتلال والإنتداب البريطاني . ولما تم تأسيس الحكم الملكي في عام 1921م ، بذل الملك فيصل الأول جهودا كبيرة لنشر روح الوحدة الوطنية والتسامح وتوجيه إهتماماته ورعايته نحو الشيعة اللذين كان لهم الدور البارز والأساسي في ثورة العشرين الوطنية عام 1920 ضد الإحتلال البريطاني . **(2)**

1- الحسني ، عبد الرزاق الحسني ، ثورة العراق الكبرى ، ط1، دار الحرية للطباعة ، 1978م،ص200

2- الحسني ،تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج2،ط1، دار الكتاب العربي ،بيروت ، 1986،.ص30

سياسته

أوجدت الطبقة الحاكمة في العراق والسلطة السياسية أحزابا سياسية لها في نهاية عام 1949، بهدف الوقوف ضد الحركات السياسية والأحزاب المعارضة لها ، وتدعيم أجهزة الدولة ، كان منها **حزب الإتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد** الذي تشكل رسميا في 1949/11/24 ، ضم عددا كبيرا من الإقطاعيين وأصحاب المصالح الإقتصادية الكبيرة والوظائف الهامة في الدولة والمؤيدين للسياسة البريطانية . **وحزب الأمة الإشتراكي بزعامة صالح جبر** الذي تشكل في 1951/6/24 بمحاولة بريطانية تهدف إيجاد شخصية سياسية مواليه لهم تحل مكان نوري السعيد عند الضرورة ، وبتأييد من الوصي الأمير عبد الإله لإيجاد تكتل سياسي موالي له مقابل القوة المتزايدة لنوري السعيد ، ضم كبار الملاكين ورؤساء العشائر وأصحاب المصالح . كما تشكل سابقا **حزب الأحرار بزعامة توفيق السويدي** بتاريخ 1946/4/2، ضم كبار الملاكين والتجار ورؤساء العشائر وموظفين الدولة. أدى قيام هذه الأحزاب الموالية لبريطانيا وللسلطة السياسية العراقية ، الى إندفاع أبناء الشعب العراقي من الطبقات الأخرى نحو الإنتماء الى الأحزاب الوطنية المعارضة ، بعد أن زالت منهم عقدة الخوف من الإنضمام الى الأحزاب بحكم وجود أحزاب موالية للسلطة . بالإضافة الى تلمس دوافع أحزاب السلطة وخدمتها للمصالح البريطانية والتي ظهرت خلال إنتفاضات 1952 و 1956 ، كما دفع العديد من الضباط الشباب الناقمين على الإوضاع السائدة الى تشكيل مجموعات سرية لتغيير تلك الأوضاع والإنضمام والتعاطف مع الأحزاب المعارضة ، حيث ظهرت بوادر تلك التشكيلات العسكرية وإجتماعاتهم السرية في منتصف عام 1952 . **(1)** شكلت أحزاب المعارضة العراقية منذ منتصف الأربعينيات قوة سياسية لا يستهان بها ، وأخذت تكبر وتتمدد وتلعب دورا كبيرا في بث الوعي السياسي والوطني والقومي مع مطلع الخمسينيات . فكان منها **حزب الإستقلال** الذي تمتد جذوره من الثلاثينيات وساهم في حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 ، والذي تشكل رسميا بتاريخ 1946/4/2 ، وهو حزب برجوازي من الطبقة المثقفة وذو تطلعات قومية غير واضحة المعالم ، وكان من أهم زعمائه **فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل** . و**الحزب الوطني الديمقراطي** الذي كان إمتدادا لجماعة جريدة صوت الأهالي في الثلاثينيات ، والذي تشكل رسميا أيضا في 1946/4/2 ، وكان يمثل الحركة الديمقراطية المعتدلة ، وكان من أهم زعمائه **كامل الجادرجي ومحمد حديد** . و**حزب البعث العربي الإشتراكي الذي شكل أول خلية حزبية له في محافظة كربلاء على يد سعدون حمادي** في عام 1948 قبل الإندماج مع الحزب العربي الإشتراكي(2) ،

1- الحسني ، عبد الرزاق الحسني ، ثورة العراق الكبرى ، ط1، دار الحرية للطباعة ، 1978م،ص201

2- المصدر نفسه، ص202

وشارك في إنتفاضة تشرين عام 1952، وفي إضرابات عمال شركة النفط في البصرة وفي إضرابات عمال شركة الدخان الأهلية في آواخر عام 1953، وكان تنظيما سريا حيث إتبع طريقة العمل السري ويقوم بنشاطاته الحزبية علنا داخل المجتمع العراقي ، مما كان يعرض أعضائه ومناصريه للخطر والإعتقال والملاحقة . وكذلك **الحزب الشيوعي العراقي** الذي بدأت أول خليه حزبية له في عام 1924 ، ووزع أول منشور سياسي له بإسم الحزب في عام 1932 في مدينة الناصرة ، وعقد أول إجتماع سري له في بغداد بتاريخ 1934/3/31 وإنتخاب **عاصم فليح أول سكرتير للحزب** والإعلان عنه بإسم الحزب الشيوعي العراقي بعد أن كان يستخدم أسماء مموهه . وأيضا **حزب الشعب** الذي سمح بنشاطه بتاريخ 1946/4/2 بعد أن كان سريا ، ويعتبر هذا الحزب من العناصر المنشقة عن الحزب الشيوعي العراقي ، ثم جرى سحب ترخيصه في أيلول 1947 حيث إستمر في نشاطه السياسي بشكل شبه سري ، إلا أن حلّ نفسه وإنضم أعضائه الى الحزب الشيوعي العراقي .[1]

لعبت أحزاب المعارضة تلك دورا كبيرا في تحريض الشعب العراقي **لتغيير نظام الحكم والإطاحة بالنظام الملكي** ، من خلال قيادة الإنتفاضات الشعبية ، والعمل داخل المؤسسة العسكرية لضرورة مساهمة القوات المسلحة وعناصرها في عملية الإطاحة بالنظام القائم ، وكان حزب البعث العربي الإشتراكي والحزب الشيوعي العراقي من أنشط أحزاب المعارضة المحركة للجماهير والمطالبة بقلب نظام الحكم . وقد برز دور بعضها في الحياة السياسية العراقية حين تقرر عقد الإنتخابات النيابية العامة في 1954/6/9م ، حيث توافق كل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال وممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي بإصدار بيانا " **ميثاق الجبهة الوطنية** " بتاريخ 1954/5/12م ، وحصول هذا التجمع على (11) مقعدا نيابيا ، حيث حصل الحزب الوطني الديمقراطي على ستة مقاعد وحزب الإستقلال على ثلاثة مقاعد ومقعدين للمستقلين . بينما حصل حزب الإتحاد الدستوري على (56) مقعدا وحزب الأمة الإشتراكي على (14) مقعدا ، وبعد أقل من شهرين على إجراء تلك الإنتخاب النيابية تم حله بتاريخ 1954/8/1م .[2]

1- الحسني، مصدر سابق، ص202.

2- المصدر نفسه، ص203

وقد لعبت الظروف والعوامل السياسية التي جرت داخل العراق وخارجه الى توجه أحزاب المعارضة من جديد **نحو التعاون والتنسيق بينها لإسقاط النظام ، بالرغم من التباين في برامجها السياسية وإختلاف أيديولوجياتها** ، وذلك لشعورها بعدم قدرتها بشكل منفرد على تحقيق أهدافها للإطاحة بالنظام الملكي القائم . كما أن الإضطهاد السياسي وحملات الإعتقالات الجماعية لقادة وعناصر تلك الأحزاب وملاحقتهم ، جعلت أحزاب المعارضة توحد جهودها نحو تغيير نظام الحكم في العراق . **(1)**

وعلى إثر الحملة العنيفة من الإرهاب والقمع السياسي وحملات الإعتقالات التي جرت أثناء فترة قيام حلف بغداد من قبل حكومة نوري السعيد لأحزاب المعارضة ، جرت إتصالات وتنسيق بين أحزاب المعارضة في آواخر عام 1955 . وقد تعززت هذه الإتصالات أثناء العدوان الثلاثي على مصر ، حين وقفت الحكومة العراقية موقف الموالي لدول العدوان ، وكبتت الغضب الشعبي العراقي المؤيد والمناصر لشعب مصر . فتوحدت جهود ونشاطات وفعاليات أحزاب المعارضة ، مما دعى الأمر الى تطوير علاقات أحزاب المعارضة وتكوين **جبهة الإتحاد الوطني في آوائل عام 1957 من أربعة أحزاب هي : حزب البعث العربي الإشتراكي ، الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الوطني الإشتراكي ، حزب الإستقلال . ثم تكوين اللجنة الوطنية العليا لجبهة الإتحاد الوطني التي كانت عبارة عن القيادة السياسية للجبهة** ، ضمت الأحزاب الأربعة وعددا كبيرا من العناصر الديمقراطية اللاحزبية ، حيث أصدرت بتاريخ 1957/3/9 بيانها الأول يشرح أسباب قيام الجبهة ومهامها ، وأصبحت المعبرة عن مواقف ومطاليب أحزاب المعارضة ، إنعكس فورا نشاط وإلتقاء أحزاب المعارضة داخل الجبهة على النشاط السياسي داخل الجيش العراقي وتكوين المجموعات السرية للضباط ، التي قامت في آواخر عام 1956 **بتشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار**، جمعت بعض الضباط الواعين سياسيا وعددهم ثمانية : **العقيد الركن محي الدين عبدالحميد ، العقيد الركن ناجي طالب ، العقيد الركن محسن حسين الحبيب ، العقيد المهندس رجب عبدالمجيد ، المقدم الركن عبدالكريم فرحان ، المقدم الركن صبيح علي غالب ، المقدم وصفي طاهر ، الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع(2) .**

1- الحسني ، عبد الرزاق الحسني ، ثورة العراق الكبرى ، ط1، دار الحرية للطباعة ، 1978م،ص203

2- المصدر نفسه، ص204

كما كانت توجد تنظيمات أخرى للضباط تعمل على تحضير حركة عسكرية للإطاحة بالنظام القائم ، كالتنظيم المعروف **بتنظيم المنصور** الذي **كان يترأسه الزعيم الركن عبدالكريم قاسم ويضم في عضويته العقيد الركن عبدالسلام عارف والعقيد طاهر يحي والزعيم أحمد صالح العبدي** . وتنظيم آخر تابع للحزب الشيوعي تحت إسم " **اللجنة الوطنية لإتحاد الضباط والجنود " يرأسه الرائد إبراهيم حسين الجبوري ، ويضم في عضويته الرائد فاضل مهدي البياتي ، الرائد موسى إبراهيم** . كما كان يوجد تنظيمات أخرى للضباط في بعض المدن العراقية ، **كتنظيم الموصل وتنظيم لواء الناصرية** وغيرها ، والتي إنضمت بعضها لاحقا الى تنظيم اللجنة العليا الذي كان يعتبر من أقوى وأنشط التنظيمات للضباط مع تنظيم المنصور . **اللذين بدورهما إندمجا تحت تنظيم واحد في شهر كانون الثاني 1957** ، بعد تدارس مبادئ تنظيمهما ووجود التشابه بينهما بهدف الإسراع على ضرورة إزالة النظام ، وتوحيد الجهود المشتركة ولإزاله المنافسه بينهما وعدم تسرب أنباء التنظيم الى السلطة . وبذلك أصبح عدد أعضاء اللجنة العليا أربعة عشر ضابطا بعد إضافة كل من : **الزعيم الركن عبدالكريم قاسم ، والعقيد الركن عبدالسلام عارف ، والعقيد طاهر يحي ، والعقيد عبدالرحمن عارف . ثم أصبح عددها خمسة عشر ضابطا بعد إنضمام العقيد الركن عبدالوهاب الشواف . (1)**

في أحد إجتماعات اللجنة العليا التي جرت في شهر نيسان 1957 طُرح موضوع القيادة للجنة العليا ، وتم إقرار إنتخاب قيادة رئاسية للتنظيم بصورة مركزية ، **فإنتخب الزعيم الركن عبدالكريم قاسم رئيسا للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار** بإعتباره أقدم الضباط في اللجنة وأعلاهم رتبة ولمراعاة الضبط العسكري في التنظيم ، **وإنتخب العقيد الركن محي الدين عبدالحميد والعقيد الركن ناجي طالب نائبين للرئيس والعقيد المهندس رجب عبدالمجيد سكرتيرا للجنة العليا** . كما تم تشكيل لجنة التخطيط ولجنة الدعاية والتنظيم ولجنة جمع المعلومات واللجنة المالية(2) .

1- علي البازركان ،الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، ج1،ط2، دار صعب ، بيروت ، 1967،.ص44

2- المصدر نفسه، ص45

وفي مطلع عام 1958 طرحت اللجنة العليا للضباط الأحرار على جبهة الإتحاد الوطني، مدى إستعداد الجبهة للمشاركة في الحكم فيما إذا نجحت وتحققت الثورة على النظام القائم والتي كان يُخطط لها من قبل مجموعات الضباط ، وجرى بحث هذا الموضوع بين قادة الأحزاب الممثلة داخل الجبهة وعلى نطاق ضيق . فقرروا مبدئيا دعم الثورة وإستعداد الجبهة للمشاركة فيها دون التطرق وبحث موضوع الأشخاص الذين إختيروا للوزارة عند نجاحها . إن قيام جبهة الإتحاد الوطني كان إنتصارا للحركة الوطنية العراقية ، وإنعطافا حاسما في تاريخها ، **حيث أنه لم يسبق في تاريخ العراق وإن إجتمعت القوى المدنية والعسكرية لقلب نظام الحكم وإعداد المستلزمات الداخلية والخارجية لنجاح عملية تغيير النظام بالقوة** . إن هذا الإجماع المدني والعسكري على الإطاحة بالنظام السياسي القائم في العراق ، وحشد طاقات المعارضة المدنية والعسكرية في صف واحد متماسك ، أدى الى توفير إحتمال عوامل النجاح في عملية التغيير ، **وإظهار حالة الضعف السياسي والتردي وإضمحلال النظام القائم وسلطته السياسية والعسكرية** . وبغياب الحياة الديمقراطية السليمة والحوار الوطني الديمقراطي بين القيادة السياسية للدولة وممثلي فئات الشعب من حركات وأحزاب سياسية ، سيؤدي حتما الى وقوع البلاد في مخاطر مصيرية وفوضى سياسية وأعمال عنف ، لا يعرف أحدا نتائجها ومردودها على حاضر ومستقبل البلاد . **(1)** تجمعت هذه الظروف والعوامل في الوقت الذي قامت به الوحدة بين مصر وسوريا من جهة ، والإتحاد بين الأردن والعراق من جهة أخرى . وكان ملك العراق ملكا على الأردن والعراق معا ، وهو في مقتبل العمر ، ولم يُعرف بعد نتائج أعماله ، ولم يكن مسؤولا بشكل مباشر عما جرى في العراق قبل توليه العرش وما آلت إليه أوضاع بلاده ، بل كان هو نفسه يعاني من مساوئ المعاملة التي يتلقاها من خاله الأمير عبد الإله ولى عهده ومن إهمال نوري السعيد رئيس وزراءه لشخصه وموقعه كملك لصغر سنه وبداية عهده . منذ اليوم الأول الذي تمّ فيه دمج التنظيمين الرئيسين لحركة الضباط الأحرار ، والتي وصل عدد الضباط فيها (203) ضابطا ، حصل خلافات داخل اللجنة العليا للضباط ، كان أولها **الخلاف حول إنتخاب رئاسة اللجنة** . فقد أصر المقدم رجب عبدالمجيد على إنتخاب العقيد الركن ناجي طالب لرئاسة اللجنة بإعتباره أنضج الضباط سلوكا ومسلكا وأيده ضباط آخرون ، ولكن العقيد الركن عبدالسلام عارف أصر أيضا على إنتخاب الزعيم الركن عبدالكريم قاسم بإعتباره أقدم الضباط وأعلاهم رتبة، وقال كلمته المشهورة في ذلك الإجتماع **<< ماكو زعيم إلا كريم >>. (2)**

1-محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث، ط1، دار الثقافة الجديدة ، بيروت ، 19666- محمد طاهر العمري الموصلي ، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ط1، دار الحرية ، بغداد ، 1988.ص76

2- الدكتور محمد مهدي البصير ،تاريخ القضية العراقية ،ط1، دار النهضة، بغداد ، 1972..ص80

كما حصلت الخلافات بعد ذلك **حول موعد تنفيذ الثورة** ، فكان البعض يرى ضرورة عدم السرعة والتأني ودراسة العوامل بصورة دقيقة ، بينما كان القسم الآخر يرغب في القيام في الثورة بشكل سريع وفوري ، وكان يتزعم هذا الإتجاه العقيد عبدالسلام عارف . مما أدى الى قيام بعضهم بالتخطيط للثورة بصورة مستقلة دون أخذ رأي الآخرين ، بدليل أن خطة تحديد تاريخ 14/تموز لم تطرح على اللجنة لإقرارها ، وإنما وضعت من قبل ثلاثة ضباط فقط هم الزعيم الركن عبدالكريم قاسم والعقيد الركن عبدالسلام عارف والعقيد جاسم الدراجي، وأيضا **حول موضوع مصير العائلة المالكة (1)** ، فكان قسما منهم يرون ترك هذا الموضوع الى يوم قيام الثورة والظروف التي تحيط بها وما يطرأ عليها من مخاطر ، وهم : العقيد الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والمقدم الطيار محمد السبع . والقسم الآخر كان يؤيد محاكمة نوري السعيد وولي العهد الأمير عبدالإله أمام محكمة عسكرية ومن ثم إعدامهما ، وعلى تسفير الملك فيصل الثاني الى خارج العراق بعد أن يجبر على التنازل عن العرش ، وهم العقيد الركن عبدالوهاب الشواف والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد المهندس رجب عبدالمجيد والمقدم رفعت الحاج سري . وكان العقيد الركن عبدالسلام عارف قد أصر على التصفية الفورية للملك ولولي العهد ولنوري السعيد ، حتى لا تكون هناك حجة من قبل دول حلف بغداد والأردن بالتدخل العسكري وقمع الثورة وتكرار ما حدث عام 1941 ، وكان يؤيده بذلك الزعيم الركن عبدالكريم قاسم . وكان قسما من الضباط خارج اللجنة العليا يؤيدون الإبقاء على الملك والنظام الملكي والقيام بالحركة للتخلص من الأمير عبدالإله ونوري السعيد وتشكيل وزارة وطنية تأخذ على عاتقها مهمة القيام بإصلاحات داخلية، منهم العقيد عبدالغني الراوي والمقدم نعمان ماهر الكنعاني . وكان هذا التوجه السائد في بداية تكوين تنظيم الضباط الأحرار ، إلا أنه تغير مع الزمن لطرح فكرة القيام بثورة واحدة وليس بثورتين ، وأصبح توجه إزالة النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري من التوجه والمبادئ الأساسية لتنظيم حركة الضباط الأحرار .**(2)**

1-عبد الشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين، ط2، دار الشروق ، بيروت ، (دت).ص101

2- توفيق السويدي، مذكراتي. ط2، دار الحرية ، بغداد ، 1979، ص97-81.

ظهر واضحا منذ البداية ، ظهور الخلافات التطبيقية داخل ضباط اللجنة العليا ، وعدم الإنسجام الشخصي والسياسي بين أعضائها ، وتغلّب المزاجات والأراء الشخصية والسياسية حول كيفية وتطبيق ثورتهم ، وعدم إلتزام بعضهم بمبادئ وقرارات اللجنة العليا ، رغم إنسجامهم حول مسألة ضرورة إسقاط النظام . مما دعى بعض أعضاء اللجنة الوسطية وبعض أعضاء اللجنة العليا الى تشكيل هيئة جديدة تأخذ على عاتقها مهمة القيام بالثورة، التي عقدت إجتماعها الأول في بداية شهر كانون الثاني من عام 1958 وهم : **العقيد الركن عبدالوهاب الشواف ، العقيد عبدالغني الراوي ، المقدم رفعت الحاج سري ، المقدم الركن وصفي طاهر، المقدم نعمان ماهر الكنعاني ، الرائد حسن مصطفى النقيب ، الرائد خزعل السعدي ، الرائد طه ياسين الدوري ، الرائد خليل العلي ، الرائد كامل الشماع** . ووضعوا خطة تنفيذية تم إبلاغها الى اللجنة العليا ، مع تحديد موعد الحركة ليلة 12/11 أيار 1958 ويشارك فيها حوالي 114 ضابطا ، بالإضافة الى حزب البعث العربي الإشتراكي ،تهدف الى المحافظة على حياة الملك والتخلص من ولي العهد ونوري السعيد ، مع تشكيل مجلس الوزراء من أحزاب جبهة الإتحاد الوطني ووضع العقيد عبدالوهاب الشواف رئيسا للوزراء . ولكن هذه الخطة لم توافق عليها اللجنة العليا لظهور مواقف متباينة داخل أعضائها ولوجود أسباب فنية أهمها عدم وجود قطاعات عسكرية كافية لتحقيق تنفيذها .[1]

تهيأت الظروف العسكرية والفنية للقيام بالإنقلاب العسكري في فجر 14/تموز/1958 وبتغيير نظام الحكم في العراق ، بينما كان الملك فيصل مع الأمير عبدالإله يستعدان للسفر الى تركيا في نفس اليوم لحضور إجتماع حلف بغداد ، ومن ثم لقضاء العطلة الصفية ، مع إستغلال الآوامر الصادرة بتحريك بعض القطاعات العسكرية للتوجه الى الأردن.

وبعد أن تمت السيطرة على المعسكرات العسكرية ودوائر الدولة الهامة في بغداد ، تمت عملية الهجوم على **قصر الرحاب مقر العائلة المالكة في الساعة السادسة والربع صباحا**، وتأزم الموقف على إثر مقاومة الحرس الملكي للمهاجمين . ولما إشتدت نيران المهاجمين للقصر الملكي توقف الرمي من جانب الحرس الملكي ، بعد إشتعال النيران في بعض أقسامه، عندها أمر الأمير عبدالإله كافة إفراد الأسرة الملكية بالنزول الى أقبية وسراديب القصر والإحتماء هناك ولما لم يعد هناك أمل في السيطرة على الموقف،طُلب الى من كان في داخل القصر بوجوب التسليم ، فقررت العائلة الملكية ومن معها التسليم ، فطُلب اليهم الخروج عبر حديقة القصر لنقلهم الى وزارة الدفاع بالسيارات العسكرية ،وكان المهاجمون يحيطون بهم بشكل نصف دائرة[2].

1-د. مؤيد الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية.1992، ط1، دار الحرية ، بغداد ، 1976.ص65

2- الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج2.ص120.

وأثناء سيرهم عبر حديقة القصر ، **دخل النقيب عبدالستار سبع العبوسي من الباب الرئيسي فأطلق رصاصه على العائلة المالكة ، ثم تبعه إطلاق رصاص المهاجمين أيضا ، فسقط الملك الشاب والأمير عبدالإله والملكة نفيسة والدة الأمير عبدالإله والأميرة عابدية ، أما الأميرة هيام زوجة الأمير عبدالإله فقد جرحت مع الخادمة رازقية وقتل الطباخ التركي وأحد الخدم ، وكانت الساعة السابعة صباحا** ، نقلت جثث العائلة المالكة في سيارة تابعة للقصر الملكي وتوجهت الى وزارة الدفاع ، لكن الناس إعترضت السيارة وسحبت منها جثة عبدالإله وسحلها في الشوراع وطعنها بالساكين والتمثيل بها بأبشع وأحقر الأعمال البعيدة عن الإنسانية والأخلاق ، ثم تم تعليقها بالحبال بأحد شرفات شارع الرشيد ومن ثم على بوابة وزارة الدفاع وفي نفس المكان الذي أعدم فيه العقيد صلاح الدين الصباغ عام 1945 ، أما الأميرة هيام زوجة الأمير عبدالإله والخادمة رازقية فقد نقلتا الى المستشفى الملكي وتم إنقاذ حياتيهما . **(1)**

مصير نوري السعيد

كان نوري السعيد قد هرب من منزله وهو بملابس نومه قبل مجئ السرية العسكرية التي أوكل اليها مهمة إعتقاله ، **حيث تم إخباره بطريقة ما عن توجه تلك السرية نحو منزله** . وظل مختبأ في أحد منازل بغداد طلية اليوم ، إذ خرج في ظهر اليوم التالي متنكرا بعباءة نسائية مع زوجة أحد أصدقاءه وخادمتها ، وبعد محاولات فاشلة لإيجاد مكان آمن ، تم التعرف عليه في حي البتاويين من قبل الناس ، وحاول الدفاع عن نفسه فأخرج مسدسه وأخذ يطلق النار على الناس . وكان بعض الجنود متواجدين في مكان الحادث ، **فإستطاع عريف في القوة الجوية من قتله ، كما قتلت بعدة طلقات السيدة زوجة صديقه الحاج محمود الإستربادي ، التي كانت برفقته بينما إستطاعت خادمتها الفرار** ، وقام الناس بسحل جثته والتميثل بها كما فعلوا في اليوم السابق بجثة الأمير عبدالإله . وتقول بعض المصادر الأخرى بأن نوري السعيد قد إنتحر بنفسه عندما وجد أن لا مفر أمامه إلا تسليم نفسه ، لأنه كان قد صرح مرارا بأنه لن يتردد في قتل نفسه إذا وجد أنه لن يستطيع النجاة من الموت . ولكن هذه المصادر لم تفسر وجود زوجة صديقه مقتوله في ذلك المكان ، مما يدل على حدوث تبادل إطلاق النار بين نوري السعيد وبعض الجنود المتواجدين في مكان الحادث .(2)

1-د. مؤيد الونداوي ، مصدر سابق ص65

2- المصدر نفسه، ص66.

الخاتمة

يتضح مما تقدم من صفحات البحث أن :

1- ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراق في غضون المدة الممتدة بين عامي 1945 – 1958 لعبت دوراً مؤثراً في الأوضاع الصحية ، فمن الصعب بمكان الحكم على الأوضاع الصحية دون أعطاء صورة واضحة لأبعاد ومعالم تلك الأوضاع ، إذ يرتبط الواقع الصحي لأي بلد بواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جميع الأوجه حتى أن الواقع الصحي يصلح أن يتخذ مقياساً معبراً لتحديد طبيعة وتوجيهات أي نظام أكان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً .

2- نوري باشا السعيد (1888 - 1958) (1)، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة بدآ من وزارة 23 ايار 1930 إلى وزارة 1 مايو 1958.

3- كان نوري السعيد ولم يزل شخصية سياسية كَثُر الجدل و الآراء المتضاربة عنه. اضطر إلى الهروب مرتين من العراق بسبب انقلابات حيكت ضده. ولد في بغداد وتخرج من الأكاديمية العسكرية التركية في إسطنبول،

4- خدم في الجيش العثماني وساهم في الثورة العربية وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا

5- نوري السعيد مع الملك سعود وصف نوري السعيد بأنه رجل الغرب في العالم العربي، ولكن كانت لديه من المواقف القومية ما يعد في حسابات اليوم منتهى الراديكالية، وكان مقتنعا بأن لابد للعراق أن يعتمد على دولة كبرى ليردع أعداه. أحد عرابي تأسيس الجامعة العربية حيث تنافس مع رئيس وزراء مصر الأسبق مصطفى النحاس على تزعم واستضافة الجامعة العربية في بغداد إلا أنها أقيمت في مصر، وخيرا توفي مقتولا على يد الثوار 1958.

المصادر :

القرآن الكريم

1- توفيق السويدي، مذكراتي. ط2، دار الحرية ، بغداد ، 1979، ص97-81.والحسني ، تاريخ الوزارات ، ج2.

2- توماس بالوك ، سياسة الاعمار الاقتصادي في العراق، ساعده في البحث وقدمه للعربية الدكتور محمد سلمان حسن ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1958

3- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ، 1976 ، ص519 – 543 ، 711-732

4- جعفر عباس حميدي ، الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الأحزاب السياسية العلنية 1922 – 1954 ،- " الحكمة" (مجلة)، بغداد ،العدد 38 ، كانون الأول 2004 ، ص 23 – 24 .

5- جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق1953-1958 ، بيروت ، 1980 ، ص159 – 185 .

6- حسن أحمد السلمان ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1950 ، ص169 – 191 .

7- الحسني ، عبد الرزاق الحسني ، ثورة العراق الكبرى ، ط1، دار الحرية للطباعة ، 1978م،

8- الحسني ،تاريخ العراق السياسي الحديث ،ج2،ط1، دار الكتاب العربي ،بيروت ، 1986

9- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ط1، دار الفكر ،بيروت ، 1975.

10- حنا بطاطو ، العراق . الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد الثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الأول ، الطبعة الثانية، بيروت ، 1995 ، ص107 .

11- خليل عزمي في مذكراته، ط1، دار الحرية ، 1954.

12- دورين وورنر، المال والأعمار في العرق، عربه بتصرف الزعيم الركن طه يس الماضي عن كتاب الإصلاح الزراعي والأعمار في الشرق الأوسط ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 1959.

13- سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في تاريخ الاقتصاد العراقي ، النجف الأشرف ، 1973 ، ص170 .

14- سعيد عبود السامرائي، سبل تصنيع العراق، مطبعة الأسواق التجارية، بغداد،1961، ص21 .

15- الشيخ السيد محسن ابو طبيخ . المبادئ والرجال.ط1، دار الفكر ، بيروت ، 1966 .

16- الشيخ محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الاحداث، ط1، دار الثقافة الجديدة ، بيروت ، 1966

17- صوت الأهالي " (جريدة) ، بغداد ، العدد 1323 ، 5 شباط 1947 .

18- طلعت الشيباني ، واقع الملكية الزراعية في العراق، من منشورات دار الأهالي للنشر التوزيع ، بغداد ، 1958 ، ص24 .

19- عبد الحسين وادي العطية ، الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1965 ، ص19، 21.

20- عبد الرزاق الحسني ، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ، لبنان ، 1964 ، ص200-324 .

21-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء السادس ، من منشورات دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988، ص204 .
22- عبد الشهيد الياسري . البطولة في ثورة العشرين، ط2، دار الشروق ، بيروت ، (د-ت).
23-عبد الله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق 1950 – 1958 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ،1983 .
24- عبدالله الفياض . الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، ط1، دار صادر ، بيروت ، 1964 .
25- علي البازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، ج1،ط2، دار صعب ، بيروت ، 1967،.
26-علي الوردي . لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث، ج3، طبعة بيروت ،1975.
27-فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 – 1958 ، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1981 ، ص116 – 117 .
28- محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، من منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا – بيروت، د. ت ، ص201
29-محمد طاهر العمري الموصلي ، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ط1، دار الحرية ، بغداد ، 1988.
30-محمد كاظم نوري ، ملكية الأراضي في العراق ، مطبعة التمدن، بغداد ، 1958 ، ص25 .
31-محمد مهدي البصير ،تاريخ القضية العراقية ،ط1، دار النهضة، بغداد ، 1972..
32-محمود فهمي درويش وآخرون ، " دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960 " ، مطبعة التمدن ، بغداد ، 1961 ، ص235 .
33- مؤيد الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية.1992، ط1، دار الحرية ، بغداد ، 1976.
34- ناظم الزهاوي، تطور تجارة العراق الخارجية ،- " غرفة تجارة بغداد " (مجلة) ، بغداد ، العدد 3 ، 17 آذار 1954 ،ص15.
35- نوري عبد الحميد العاني ، مشكلة المياه والموارد المائية في العراق ، "الحكمة" ،العدد41 ، 2006 ، ص19 – 21.
36- هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، من منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، 1977، ص141